

المصرف التجاري العراقي

commercial bank of iraq

المصرف التجاري العراقي ش.م.ع

الاطار العام لخطة العمل الإستراتيجية: 2018 - 2021

1. لمحة سريعة عن الإقتصاد والقطاع المصرفي في العراق
أبرز المؤشرات الإقتصادية:

2016	2015	2014	2013	ترليون دينار عراقي
196.5	207.9	260.6	271.1	إجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية
1.2%	1.7%	1.6%	2.4%	معدل التضخم الاساسي
37.9	36.9	36.0	35.0	السكان (مليون نسمة)
62.5%	55.1%	43.5%	41.5%	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: التقرير الإقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2014 و2016

توضح هذه المذكرة الخطوط العريضة لخطة العمل الإستراتيجية التي وضعها المصرف التجاري العراقي (المصرف) للسنوات المالية 2018 - 2021، والتي تخضع بطبيعتها للمتغيرات والمستجدات الإقتصادية والسياسية والأمنية في القطر.

المصرف التجاري العراقي ش.م.ع - خطة العمل الإستراتيجية 2018 - 2021

شهد الاقتصاد العراقي لعام 2016 تعافياً ملحوظاً بعد تأثير الازمة المالية عام 2014 في العراق الناتجة عن انخفاض أسعار النفط وزيادة نفقات الحرب على الارهاب ودعم النازحين والمهجرين، وذلك لارتفاع اسعار النفط العالمية حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي 62.5% في عام 2016 مقابل 55.1% عام 2015 .

وشهد المستوى العام للأسعار إستقراراً واضحاً اذ سجل معدل التضخم لعام 2016 مانسبته 0.4% مقابل 1.4% لعام 2015 في حين سجل معدل التضخم الاساسي مانسبته 1.2% لعام 2016 مقابل 1.8% لعام 2015.

ويتألف القطاع المصرفي في العراق من 7 مصارف حكومية و58 مصرف أهلي (خاصاً) مقسم على 24 مصرفاً تجارياً محلياً و16 مصرفاً اجنبياً و18 مصرفاً إسلامياً؛ منها 15 محلي و3 أجنبي. وفيما يلي لمحة سريعة بالمؤشرات الرئيسية للقطاع المصرفي العراقي:

2016	2015	2014	ترليون دينار عراقي
221.2	222.9	226.8	إجمالي الموجودات
62.4	64.3	74.1	ودائع العملاء
37.2	36.8	34.1	القروض

توزيع القروض

لا توجد	79%	79%	مصارف القطاع العام
لا توجد	21%	21%	مصارف القطاع الخاص
5.9%	6.1%	6.7%	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2014 و2016

: التقرير السنوي لاستقرار المالي في العراق لعامي 2015 و2016

ومن الجدول أعلاه، يتبدى واضحاً هيمنة بنوك القطاع العام على السوق، غير أن المصارف الخاصة باتت تلعب دوراً متنامياً في الإقتصاد العراقي حيث تسهم حالياً بنحو 21% من إجمالي القروض المقدمة مقابل نسبة 13% في عام 2009، ويتوقع لهذا النمو أن يستمر في السنوات القادمة مع تنامي استثمار العائدات النفطية في مشروعات البنية التحتية والقطاع غير النفطي.

2. نبذة عن المصرف التجاري العراقي ونموذج عمله الحالي:

تأسس المصرف التجاري العراقي في عام 1992 كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص حيث يعد من بين أولى البنوك الأهلية التي تم الترخيص لها في العراق. وفي عام 2005 قامت مجموعة البنك الأهلي المتحد ش.م.ب ومقرها البحرين بتملك حصة 49% من أسهم المصرف، مما مهد الطريق لشراكة إستراتيجية بين المصرف وهذه المجموعة المصرفية الاقليمية الرائدة التي تعمل على إمتداد المنطقة العربية وبريطانيا، كما إرتفعت حصة مجموعة البنك الأهلي المتحد لاحقاً لتصل إلى نسبة 75% من أسهم المصرف لغاية 2017 من راسمال المصرف الحالي البالغ 250 مليار دينار عراقي .

ويقدم المصرف التجاري العراقي مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية لقطاعي الأفراد والشركات وأنشطة الخزانة من خلال شبكة تضم عشرة فروع تشمل سبعة فروع في العاصمة بغداد وفرعان في البصرة وفرع واحد في النجف الاشرف.

وتتمثل الأهداف الإستراتيجية التي يسعى المصرف لتحقيقها في ظل بيئة عمل طبيعية مستقرة في ما يلي:

- إرساء سمعة ريادية متميزة بوصفه المزود المفضل والأمثل للمنتجات والخدمات المصرفية في العراق.
- إنماء قاعدة العملاء العراقيين والدوليين عبر توفير الحلول المصرفية التي تستجيب لإحتياجاتهم.
- رفع مستويات الأداء والخدمة المقدمة عبر توظيف أحدث النظم والتقنيات.
- تأمين عوائد متميزة ومستقرة لمساهمي المصرف في ظل بيئة آمنة.
- تكريس منهجية عمل تلتزم بالرقابة على المخاطر وترشيد المصروفات.
- الإسهام الإيجابي في عملية التطور الإجتماعي والإقتصادي في العراق.

وقد عمل المصرف على إرساء بنية ومنظومة تشغيلية حديثة بما يمكنه من الإستفادة من فرص السوق، وإن المصرف عازم على السعي الحثيث لتحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية عبر منهجية عمل متحفظة ومتحولة.

كما يوفر المصرف أيضاً، من خلال شركته التابعة، خدمات الوساطة المالية في سوق بغداد للأوراق المالية.

ويبلغ عدد موظفي المصرف 209 موظفاً كما في 31 كانون الأول 2017.

3. إستراتيجية خلق بيئة رقابية للمصرف للفترة 2018-2021

ضمن خطة المصرف الاستراتيجية للسنوات الثلاثة القادمة تحقيق الاهداف التالية :-

أ- تحسين بيئة الرقابة في المصرف من خلال رفع مستوى الادارات الرقابية المتمثلة بـ (ادارة الرقابة والتدقيق الداخلي, ادارة المخاطر, وحدة غسل الاموال و ادارة الامتثال). من خلال السعي على خلق التوازن بين عدد موظفي الدوائر الرقابية مع العدد الكلي لموظفي المصرف, تطوير اداء الموظفين الرقابين من خلال التدريب وتبني المنهجيات والبرامج الرقابية الحديثة لاكتساب الخبرات والتأهيل المهني.

التزاماً بتعليمات البنك المركزي العراقي تم تاسيس ادارة للمخاطر لدراسة ومراقبة أعمال ونشاطات المصرف والتحوط للمخاطر التي قد تنتج من هذه النشاطات إن كانت متعلقة بالسوق او التشغيل أو الائتمان عن طريق أخذ إجراءات وقرارات كفيلة بتخفيف إن لم يكن منع اثر تلك المخاطر على المصرف .

ب- إعادة صياغة الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لموظفي المصرف مع وضع خطة زمنية محددة لمراجعة السياسات والاجراءات المبنية على المخاطر وأقرارها من قبل مجلس الادارة كذلك اقرار برامج العمل والنماذج الجديدة وتطوير وسائل الاتصال بين الموظفين واللجان المنبثقة عن مجلس الادارة كل بحسب إختصاصه.

ت- متابعة والامتثال للحوكمة المؤسسية في ضوء التطورات المتسارعة في العمل المصرفي مع مراجعة السياسات المصرفية واجراءات العمل والتعاقد مع شركات متخصصة يوكل اليها تطوير العمل المصرفي في المجالات التشغيلية والقانونية والتقنية لتتناسب مع التطورات والتقدم في الصناعة المصرفية من ناحية, وكذلك لتشكيل اطاراً مناسباً يمكن الاعتماد عليه في تنفيذ كافة الاعمال المصرفية بما يضمن التزام المصرف بالتشريعات والقوانين النافذة ضمن الاطر المحدده من البنك المركزي العراقي .

4 . استراتيجية الموارد البشرية للفترة 2018-2021

يعمل المصرف على تنمية وتطوير كواتره البشرية لتتمتع بالكفاءات والمهارات والخبرات المناسبة في مختلف القطاعات بموجب برنامج تطوير وتدريب للموظفين وحسب الاولويات، مع أعداد سلم رواتب ومكافئات مرتبط به مع تفعيل برامج التقييم الدوري للموظفين والمدراء وتفعيل نظام لمراقبة التزام الموظفين بأوقات الدوام والحضور الوظيفي. ويتطلع المصرف بصوره دامة الى الدعم المستمر الذي تقدمه مجموعة البنك الأهلي المتحد في مجال تدريب وتطوير موارد البشرية.

5 . إستراتيجية النشاط التجاري للفترة 2018-2021

بناء على التوقعات بإستقرار الأوضاع الأمنيةوالقصادي خلال السنوات القادمة سوف يعمل المصرف على تحقيق ما يلي:

5. 1 الإستفادة من فرص التدفقات المالية والتجارية بين العراق ودول المنطقة:

يتطلع المصرف على إستهداف التدفقات المالية والنقدية والتبادلات التجارية بين العراق ودول المنطقة. ومن خلال شبكة البنوك التابعة لمجموعة البنك الأهلي المتحد يعمل المصرف أيضا على تقديم القروض الاستثمارية الداعمة للاقتصاد العراقي المنفذة من قبل عملائه من أفراد والشركات المسجلة في العراق سواء كانوا عراقيين في المهجر او غير عراقيين بناء على تدفقاتهم النقدية أو ما يقدمونه من ضمانات مصرفية ناتجة عن أعمالهم وأنشطتهم خارج العراق.

5 . 2 أن يصبح وجهة التعامل المصرفي الرئيسية للشركات متوسطة الحجم المحلية والإقليمية والدولية العاملة في العراق:

بفضل ما يتوافر له من قاعدة رأسمالية صلبة وشبكة إتصالات واسعة من خلال البنك الاهلي المتحد، يسعى المصرف التجاري العراقي الى المضي قدما في إستقطاب وخدمة وتمويل الشركات المتوسطة الحجم العاملة داخل العراق إن كانت عراقية أم إقليمية لها مصالح تجارية مع القطر. ومن خلال شبكة الشريك الاكبر، البنك الاهلي المتحد، سيكون المصرف في وضع أقوى يتيح له الترتيب والمشاركة في عمليات التمويل الرئيسية ذات الجدوى.

5 . 3 إستهداف القطاعات الصناعية الواعدة على المدى المتوسط والطويل:

إن التحسن المتوقع والمنظور في الوضع الامني في العراق سيزيد وتيرة الاستثمار في قطاعات البنية التحتية الأساسية مما سيتيح للمصرف آفاق تمويل المشروعات في قطاعات صناعية واعدة مثل قطاعات البنية التحتية والصحة والسلع الاستهلاكية والمعمرة وقطاعات تصنيع أخرى في المدى المتوسط والطويل، كما سوف يركز المصرف جهوده على مدّ جسور العلاقات المصرفية مع الشركات الرئيسية في مثل هذه القطاعات المستهدفة.

5 . 4 التركيز على ودائع العملاء:

يركز المصرف التجاري العراقي على إستقطاب حسابات وودائع الشركات العاملة في العراق ورواتب موظفيها بهدف زيادة أرصدة الحسابات التجارية وتوفير قاعدة تمويلية أوسع. وكذلك يعمل المصرف على إضافة فروع أخرى في العراق لزيادة قاعدة العملاء وإستقطاب ودائعهم ومنحهم تسهيلات مصرفية مختلفة كل حسب نشاطه التجاري.

5 . 5 التوسع في الأنشطة القائمة على رسوم الخدمات:

يعمل المصرف على التوسع في الأنشطة الخدمية والتي تدر رسوما مصرفية مجزية.. ويخص بهذا الامر الرسوم الناتجة من العمليات المصرفية مع الدول الأخرى مثل إصدار وتأكيد الإعتمادات وخطابات الضمان. وفي مقدمة المستهدفين في هذا النشاط الشركات العاملة في

القطاع النفطي، شركات المقاولات، شركات الاتصالات والشركات التي لها إهتمام في تطوير قطاع البتروكيماويات. إلى جانب ذلك يركز المصرف على تعزيز دخله من عمليات الصرف الأجنبي والتحويلات المالية للعملاء.

5 . 6 توظيف فائض السيولة في الأدونات الحكومية:

يعمل المصرف على توظيف فائض السيولة في أدونات الخزنة التي يصدرها المصرف المركزي العراقي و وزارة المالية العراقية. وكذلك يسعى المصرف في الاستثمار في السندات الحكومية التي تصدرها وزارة المالية العراقية دعماً للخزينة وإستقرار الاقتصاد العراقي.

6 . منتجات وقطاعات النشاط المصرفي

6 . 1 الخدمات المصرفية للشركات وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

سيستمر المصرف في تقديم مجموعة من المنتجات لقطاع الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشمل:

- القروض
- التسهيلات على المكشوف
- الحسابات الجارية
- خطابات الضمان
- الإعتمادات المستندية

تهدف سياسة التمويل الحالية للمصرف على إيجاد فرص لتمويل نشاطات تجارية أو صناعية في العراق لشركات دولية وإقليمية معروفة لدى شبكة مجموعة البنك الأهلي المتحد وذلك كي يكون التمويل المقدم مكفولاً بضمانات مصرفية من المجموعه نفسها أو من بنوك عالمية مصنفة دولياً مدعومة بأصول مقبولة مصرفياً.

ومع التحسن في الأوضاع الأمنية، فإن المصرف قد شرع في إستكشاف فرص التمويل المحلي من خلال التركيز على الشركات ذات الجدارة الائتمانية الملائمة، وخلال فترة هذه الخطة سوف يستهدف المصرف مثل هؤلاء العملاء من ذوي الملاءة الجيدة إضافة إلى فرص التمويل الإقليمية.

توقعا بارتفاع الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية الأساسية في المدى المتوسط والطويل، فإن المصرف سوف يعمل على تقديم التمويل المتخصص المناسب لمثل هذه المشروعات سواء بصورة مستقلة أو بالإشتراك مع بنوك أخرى في حالة عمليات التمويل الضخمة. كما سوف يشارك المصرف في تمويل مشروعات مختارة في عدد من القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والإنشاءات والمقاولات وأسواق التجزئة الكبرى (الهايبرماركت). وسوف يتوسع المصرف في عمليات إصدار خطابات الضمان والاعتمادات لصالح المؤسسات الحكومية والقطاعات الأخرى،، هذا وسوف يسعى المصرف للاستفادة من قدراته التشغيلية من أجل تقديم حلول تمويل تجاري أسرع وأكثر كفاءة بالمقارنة مع المصارف الحكومية والخاصة الأخرى بما يتيح توسعة أنشطته وتمييزها.

6 . 2 الخدمات المصرفية للأفراد :

يقدم المصرف حاليا منتجات التجزئة المصرفية التالية للأفراد في العراق:

- الودائع الثابتة
- حسابات التوفير
- الحسابات الجارية
- إصدار السفاتيح والصكوك المصدقه
- القروض
- بطاقات الدفع المباشر
- أجهزة الصراف الآلي
- الخدمات المصرفية عبر الشبكة العنكبوتية (الانترنت)

أما فيما يخص عمليات التجزئة المصرفية، فسوف يركز المصرف على تحقيق النمو من خلال التوسع في الشبكة التوزيعية لفروع المصرف، سواء من حيث عدد الفروع الفعلية أو من خلال القنوات الإلكترونية، خصوصا وأن التوسع في عمليات التجزئة يلعب دورا مهما في إستقطاب ودائع قليلة الكلفة. كما يعتزم المصرف على تقديم خدمات مصرفية تنافسية على مختلف الاصعدة لإجتذاب المزيد من العملاء. ويخطط المصرف على مدى سنوات الخطة لإفتتاح فروع جديدة، كما سيكون إختيار مواقع هذه الفروع مبني على عوامل معينة للاستفادة من قطاعات الاقتصاد المختلفة مثل القطاع النفطي والقطاع الصناعي والسياحي المتعلق خاصة بالسياحة الدينية والتي اثبتت خلال السنوات السابقة جدارتها في إستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال .

6 . 3 خدمات الخزنة والإستثمار :

يقوم المصرف حاليا بدور نشط على صعيد عمليات الخزنة والإستثمار وخاصة من خلال توظيف فائض السيولة في السندات الحكومية وأذونات الخزنة العراقية، وخلال سنوات الخطة فسوف يستمر المصرف في التركيز على هذه المنتجات كقنوات لتوظيف السيولة الفائضة مع إستكشاف قنوات أخرى ضمن أطر ومعايير المخاطر الموضوعة من قبل المصرف دعما للخزينة واستقرار الإقتصاد العراقي.

وسوف يعمل المصرف على إطلاق المزيد من منتجات وأنشطة الخزنة التي تستجيب بصورة أفضل لمتطلبات العملاء وذلك في إطار ما يرسمه البنك المركزي من ضوابط ومحددات.

7. تقنية المعلومات

المصرف التجاري العراقي مستمر في متابعة التطورات في تقنية المعلومات سعياً لتقديم خدمات مصرفية أفضل لزيائنه. وعلى هذا الصعيد، تتمثل إستراتيجية المصرف المستقبلية في مواصلة الإستثمار في التقنيات الحديثة المتوافرة التي تحقق خفضاً ملحوظاً في نفقات التشغيل عبر أتمتة العمليات، وإلى إتاحة المزيد من الخيارات والمرونة في تلبية إحتياجات العملاء فضلاً عن القدرة على تقديم منتجات جديدة بسرعة وأمانة وكفاءة أكبر.

وسوف تتطلب هذه المبادرات إستثماراً من جانب المصرف يصل إلى 3.5 مليار دينار عراقي على مدى سنوات الخطة لتغطية الكلفة المصاحبة للتوسع في شبكة الفروع وأجهزة الصراف الآلي الجديدة، حيث سوف يسهم ذلك في تعزيز سبل إستفادة العملاء مما يقدمه المصرف من منتجات وخدمات في ظل بيئة أكثر أماناً.

وفي سبيل تعزيز سبل الحماية الأمنية، يعمل المصرف من ناحية وحسب تعليمات البنك المركزي على إستحداث قسم خاص لأمن تقنية المعلومات ومن ناحية أخرى على تركيب أنظمه أمنية جديدة لحماية العمليات المصرفية ومنع التدخل الخارجي بنظام المصرف حسب أحدث المعايير العالمية.

8. الخدمات الإلكترونية

يحرص المصرف على تقديم أحدث الخدمات الإلكترونية لزيائنه وبما يتناسب مع متطلباتهم وتوقعاتهم، إذ تم تصميم مجموعة الخدمات الإلكترونية المقدمة من المصرف بطريقة تمنح مستخدميها السهولة والملائمة أثناء الاستخدام وبأعلى درجات الأمان مع الحرص على تطوير هذه الخدمات والمنتجات بشكل مستمر وبما يناسب الإحتياجات المالية لزيائن المصرف وفيما يأتي أنواع الخدمات الإلكترونية المقدمة من المصرف:

8 . 1 خدمة الصراف الآلي ATM

تعد خدمة الصراف الآلي من الخدمات المقدمة من المصرف في أغلب فروعها حيث تدعم صرافتنا عمل بطاقات (Visa Card, Master Card) التي من خلالها يستطيع الزبون الولوج الى المعلومات المصرفية الخاصة بـ (كشف حسابه , طلب الرصيد , سحب نقدي) وبما يضمن تحقيق الهدف النهائي من استخدام اي جهاز صراف آلي وهو تحصيل النقد بصورة سلسة ويسيرة. ولذلك ومن ضمن خطة المصرف ان يكون لكل فرع من فروعنا العاملة والمخطط فتحها جهاز صراف آلي (ATM) يكون في واجهة خارج بداية الفرع ويكون عمله (24) ساعة بموجب متطلبات البنك المركزي العراقي .

8 . 2 خدمة بنك أون لاین /الانترنت بنك (Internet Bank)

تسمح هذه الخدمة بتقديم مزايا مصرفية للزبائن من الافراد والشركات عن طريق الاطلاع على حساباتهم الشخصية وإستخراج كشف بالحركات المصرفية خلال فترة محددة والمناقلة بين حسابات زبائن المصرف داخل المصرف الكترونيا.

8 . 3 خدمة الرسائل النصية (SMS Notification)

من خلال هذه الخدمة يستطيع الزبون معرفة الحركات التي اجراها على حسابه بشكل مباشر أو عن طريق الصراف الآلي او نقاط البيع او الشراء عبر الانترنت اذ يستلم الزبون رسالة نصية على هاتفه النقال توضح تفاصيل الحركة التي نفذت من قبله.

8 . 4 خدمة مشروع رواتب موظفي الشركات B2B

تعد هذه الخدمة من الخدمات الجديدة التي تم طرحها من قبل المصرف لزيائنه من الشركات. و تسمح هذه الخدمة اجراء عملية دفع وتوزيع رواتب موظفي الشركات والمؤسسات الكبيرة عبر الانترنت بموجب اتفاقيات عمل مع الشركات التي ترغب بهذه الخدمة. وسوف يقوم المصرف مستقبلا بتوسعة نطاق هذه الخدمة لزيائنه من الشركات لتشمل خدمات مصرفية أخرى مسموح بها وبحسب تعليمات البنك المركزي العراقي.

9. خدمات اخرى

على صعيد المشاركة الوجودية بموجب متطلبات البنك المركزي العراقي فان المصرف وضع ضمن خطته الاستراتيجية المتطلبات الاتية :-

9 . 1 خدمة شركة ضمان الودائع

تمت المشاركة في راس مال شركة ضمان الودائع من قبل المصرف بتاريخ 2018/5/2 حيث تم مراجعة البنك المركزي العراقي / دائرة قسم العقود وتوقيع العقد مع تزويدهم بكافة الوثائق المصدقة المطلوبة وتم ايداع مبلغ المساهمة البالغ (789,437,684) دينار بتاريخ 2018/5/3 من راس مال الشركة (شركة ضمان الودائع) البالغ (100) مليار وفق المادة (3/اولاً) من نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة 2016.

9 . 2 خدمة الشمول المالي

المشاركة في الشمول المالي نظراً لانضمام العراق الى فريق الشمول المالي الاقليمي العربي وضع المصرف ضمن خطته الاستراتيجية متطلبات البنك المركزي العراقي المتمثلة بتحليل المتغيرات البيئية التي تؤثر في فرص حصول جميع الافراد على الخدمات المالية باتجاه تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطن العراقي.